

جب ماسق ونيزه ذلك حيث امر بترك ما نوى به الرسول وباطلها وما يشتمل على الفقه
الوجه الثالث عشر ان الناس تعلمون ان جعلوا كلام الله ورسوله
الاصلي للسمع والامام للفتوى فيكون معنى اوله يعلم في منتهى بلفظ التصريح وان لم
يقف حقيقة معناه او ما سماه كلام الله ورسوله فلا يجوز ان يجعل اصلا واحدا
للمعنى في بلفظ الحق في معناه فان كان معناه موافقا لمعناه الرسول وكان
مفتوحا وان كان مخالفا كان شرودا وان كان مخالفا لمعناه الرسول وكان
أيضا ولا يجوز ان يجمع معانها بل يجب المنع اطلاق نفيه واثباته والتفصيص والاستفصال
وهو الذي جعل على هذه الالفاظ المبتدعة لاجل اصلا امرها وجعلوا ما جاء به الرسول
من الامارات والاحاديث في بعض غيرها ولا يتكلم بها ولا يفتي بكيف يكون بتدليل الدين الا
هكذا **الوجه الرابع عشر** ان من احدث في الدين ما ليس في كتاب الله ويوجب
عليهم الاما وجبه الله ورسوله ولا يحظر عليهم الاما حظه الله ورسوله فمن اوجب على غيره
الله ورسوله وجبه الله ورسوله فقد شتم الله ورسوله باذن الله وهو مضاهي
لما دمه الله وكتبه بحال المسلمين واهل الكتاب الذين اخطوا وادبوا بما هم الله به
وهو ما لا يوجب عليهم وقد بين ذلك في سورة الانعام والاعراف وبراهة وغيره من
السور ولهذا كان من شعائر اهل البيت اعداء قول او فعل الزلم الناس به والكرههم
عليه والموااة عليه والمعاداة على قوله كما ابتدعت الخوارج رايها والرفض الناس به و
واثت وعادته عليه وابتدعت الجهمية رايها والرفض الناس به وواثت وعادته الرضنة
رايها والرفض الناس به وواثت وعادته عليه وابتدعت الجراهم والرفض الناس به و
واثت وعادته عليه مما كان لهم في ذنوبهم الخلفاء الثلاثة الذين اشتهروا في زمانهم ليوافقهم
على رايهم الذي منه اذ ان الخلق وعاقبوا من لم يوافق على ذلك ومن العلم ان هذا
من التكاليف التي لا يعلم الضرر في كونها من العقاب لا يجوز ان يكون الاعلى ترك واجب
او فعل محرم ولا يجوز ان يترك احد الاعلى للثب واليجاب والتخير ليس الاية ورسوله في عاقبة
على فعل وتركه بخلاف امر الله ورسوله في ذلك دينا فقد جعل له فداؤه له فظهر ان
الشرعية التي جعلوا الله ائدا ومبذلة للذين الذين امنوا بسبب الكذاب وهو من صل

١٣

جعلوا

١٤

فيه

فيه ام اشتهر بشعورهم بالدين ما لم يبدون به الله ولهم ان كان ائمة اهل السنة والجماعة
الذين موتوا الناس بما يقولون من موارد الاجزاء ولا يكبرون احد عليهم ولهذا لما اشتد
هرون المرسيد ملك من افس جعل الناس على موطنه قال لا تفعل يا امة المؤمنين فان
احباب رسول الله عليه السلام في الامصار فاختار قوم من عندهم وكان عندهم ولما
جئت على اهل بلدي اوقافا قال وقال صلح ايضا ما انما انما اصير واختر باء ضوا
فوق على الكتاب والسنة وما لم اجد فيه ابراهيم هذا اري في كتابه ابراهيم عليه السلام
قال ان في اذ احب الحديث ما خسر بواقعه الحيايط وهو الذي ارايت في الموضوع على الطريق
فاني اتولها وقال المزي في اول مختصر هذا الكتاب اختصر في منتهى علم الله ان في
لمن اراد فقه من هب مع اعلامه من غير ثقله وتقليد عن من العباد قال
الامام احمد ما ينبغي للفقهاء ان يحال الناس على من هب ولا يشدد عليهم ولا يثقله
دينك الرجل فانهم ان يلو من ان يغاطوا ما كان هذا قولهم في الامور العظمى ووقع
الدين لا يشيرون الزلم الناس عندهم مع استنادهم لها بالادلة الشرعية فكيف
بالنم الناس وكرههم على قول لا توجد في كتاب الله ولا في حديث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا في غيره من الصحابة والتابعين ولا عن احد من ائمة المسلمين ولهذا قال
الامام احمد الابن ابى داود الذي كان فاضل الفضاة في عهد المعتصم لما دعى الناس
الى التهم وان يقولوا الذين يخالفون في اركانهم عليه بالعقوبة و امر بمران من التهمة
وقطع رزقه اذ علم ذلك مما فعله في حنيفة المشهور فقال له في ماضية لما
طلب منه الخلفاء ان يوافقوا على ان الخلق ائمة يوتون بي من كتاب الله او سنة
رسوله حتى اجيبهم به فقال له اني دو ادونت لافقول الا بما في كتاب الله او سنة
رسوله فقال له هب انك تاكلت ثوبا وبلا فاننا علم ومانا ولت كلف فتخير ان
تدرك الناس عليه بالحق والضرب فبين ان العقوبة لا يجوز الاعلى ترك ما اوجبه
الله او فعل ما حرمه الله فاذا كان القدر ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لم
يجب على الناس ان يقولوا لان الايجاب ايضا من ذلك وان كان القول في نفسه

بعض